

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أزمة الديون في كينيا: السياسيون يستخدمون السيوف والخداع

عوضاً عن مواجهة المعضلة العويصة (الرأسمالية)

(مترجم)

الخبر:

كينيا خجلة من الوصول إلى سقف الديون البالغ 9.1 تريليون شلن. يُظهر أحدث سجل لديون الخزانة الوطنية أن إجمالي الدين العام للبلاد بلغ 8.2 تريليون شلن بحلول كانون الأول/ديسمبر الماضي. بلغ إجمالي القروض الخارجية 4.174 تريليون شلن مع قروض متعددة الأطراف بلغت 1.782 تريليون شيكل وقروض تجارية 1.208 تريليون شلن وثنائية 1.17 تريليون شلن. قد تضطر كينيا إلى مراجعة سقف ديونها مرتين على الأقل في غضون 24 شهراً لإنشاء غرفة اقتراض لحكومة ما بعد أوهورو كينياتا. (ذا ستار)

التعليق:

مع اقتراب كينيا من الانتخابات العامة، اشتعلت الحملات السياسية وتم تقديم المزيد من الوعود للناخبين حول كيفية إخراج السكان من أزمة الديون الوطنية والفقر. في غضون ذلك، تستخدم النخب السياسية السيوف والخداع عوضاً عن مواجهة المعضلة العويصة (الرأسمالية).

خلال جائحة كوفيد-19، توقف الاقتصاد العالمي تقريباً، والآن بعد الوباء، ارتفعت الرغبة في الحصول على القروض بشكل كبير. تبلغ نسبة الدين الوطني الكيني إلى الناتج المحلي الإجمالي حالياً 70% عن المعدل الموصى به من صندوق النقد الدولي والبالغ 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن إدارة الشؤون الداخلية تعمل بأقل من 30% من تحصيل الإيرادات.

بما أن البلاد تواجه عبئاً مالياً سيتخطى الأجيال القادمة، فإن هذا في الواقع ينكر مستقبل السكان المؤدي إلى هاوية العبودية. ونظراً لأن كينيا تقترض بالدولار الأمريكي، فإن هذا يقلل من قيمة العملة المحلية لأن سداد القروض يخلق طلباً على العملات الأجنبية.

يؤثر عامل الحصول على قروض ربوية ضخمة على أسعار السلع والخدمات مع ارتفاع الضرائب وبالتالي خلق تضخم يضع معيشة الناس بين المطرقة والسندان. في الرأسمالية، يعتبر الطلب على القروض نظاماً مالياً تم وضعه منذ اعتماد نظام النقد الإلزامي على النحو المنصوص عليه في مؤتمر بریتون وودز لعام 1944. وضع المؤتمر المؤسسات الاستعمارية الأساسية والمؤسسات المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للسيطرة على الاقتصاد العالمي، من خلال سياسات التكيف الهيكلي الشائنة مع شروط قاسية.

ستستمر هذه الحلقة المفرغة في التصاعد يوماً بعد يوم ولن تكون هناك أية طريقة على الإطلاق للتحرر الاقتصادي والنهوض في النظام الاقتصادي الرأسمالي الحالي. للتعامل مع وحش الاقتراض هذا، يحتاج العالم تغييراً جذرياً في النظام الاقتصادي الذي من شأنه أن يقضي تماماً على جميع أشكال الاقتصاد الرئوي والمدعوم من الضرائب. ويكمن هذا التغيير في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تطبقه دولة الخلافة - دولة مستقلة في سياساتها الداخلية والخارجية وخالية من النفوذ الأجنبي.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

شعبان معلم

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في كينيا